استنكروا التوجه لرفع أسعار البنزين وتقليص الدعم عن المواد الأساسية

نواب : نرفض المساس بدخول المواطنين .. والحكومة أمامها حلول أخرى

رفض مراقب مجلس الأمة النائب عبدالله التميمي نية الحكومة لرفع اسعار البنزين على المواطنين وتقليص الدعم عن المواد الأساسية التي باتت السلطة التنفيذية تسوق لها في تناقض واضح مع خطاب صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه خلال افتتاح دور الانعقاد الحالي عندما أكد على ضرورة ترشيد الإنفاق دون المس بدخل المواطنين ومدخراتهم .

وقال اتني مع سياسة ترشيد الإنفاق في الهدر الحكومي ولكن من باب تقليص المكافآت والمخصصات التي يحصل عليها القياديين وليس التوجه مباشرة لجيوب المواطنين وتحميلهم ما لا طاقة لهم به ، في ظل الارتفاع الكبير في الأسعار الذي يواجهونه .

وأضاف التميمي إن وزارة المالية قادرة على ترشيد الإنفاق بالكثير من البنود في الميزانية دون أن يظهر لها أثرا مباشرا على جيوب المواطنين البسطاء الذين يعيشون على رواتبهم التي بالكاد تكفي لتغطية التزاماتهم المعيشية والاجتماعية .

وتابع أن الأسلوب الذي يتم التخطيط له عبر اللجوء لزيادة أسعار البنزين والمشتقات النفطية أو اللجوء إلى تقليص الدعم للمواد الأساسية هو اسلوب مرفوض لأنه الأسهل لديهم لافتا الى أن المخططين لهذا التوجه لن يتضرروا ولن يتأثروا مباشرة بينما يدفع المواطن العادي الثمن .

وأشار التميمي إلى أن الميزانية العامة للدولة تم تقليصها إلى 19 مليار دينار بعد أن كانت تناهز 24 مليار دينار سنويا وبداية التخطيط لهذا الأمر كان سليما عبر وضع آليات ولوائح لوقف الهدر في مخصصات السفر والمؤتمرات و للكافآت وغيرها من أبواب الإسراف في الميزانية

لكن أن يصل الأمر إلى تقصد المواطنين وزيادة الأسعار عليهم فهذا توجه خاطئ مستدركا لا يزال هناك وسائل تستطيع الحكومة القيام بها دون أن تؤثر مباشرة على المواطن الكويتي .

وعبر عن استغرابه من عدم قيام الحكومة بالبحث عن مصادر أخرى لتنويع الدخل خصوصا وان لديها آفاق واسعة وتملك القدرة تنشيط القطاع النفطي للقيام بصناعات نفطية يمكن أن توفر دخلا إضافيا للميزانية خلال سنوات قليلة وتغطية العجز من الاحتياطي العام خلال هذه الفترة لاسيما وأن الدولة استثمرت خلال السنتين الأخيرتين أكثر من مائة مليار دولار من فائض أسعار النفط المرتفعة ويمكنها تمويل العجز بالموازنة من عوائد هذه الاستثمارات فضلا عن الحلول اللاحقة التي يمكنها أن تدافع فيها عن المساس بالمواطنين مباشرة ، قبل اللجوء لصندوق الأجيال المقبلة وغيرها من العمليات الأخرى التعويضية .

وختم التميمي إن أسباب هبوط أسعار النفط هي أسباب وقتية وستزول في المرحلة المقبلة فلا يوجد داعي لطحن الطبقة المتوسطة في المجتمع الكويتي من الان في ظل وجود بدائل كثيرة تستطيع الحكومة القيام بها .

ومن جانبة دعا النائب الدكتور عبد الله الطريجي الحكومة إلى تخفيف اندفاعها المحموم نحو رفع الدعوم عن السلع والخدمات ورفع الأسعار والذي سيكون المواطن البسيط هو الأكثر تضررا منه

مشيرا إلى أن الحكومة تتحدث عن خيارات لتعزيز موازنة الدولة لكنها تتناسى أن الضحية وفق الخيارات المطروحة هو المواطن

واضاف في تصريح صحافي أن مجلس الأمة قال كلمته والكثير من النواب حذروا من إجراءات الحكومة التقشفية التي ستكون على حساب المواطن لكن ما نلاحظه أن الحكومة مندفعة جدا في توجهها لرفع الدعوم عن الخدمات الأساسية وهو ما يناقض تصريحات الوزراء المعنيين بان القرارت الإصلاحية لن تمس ذوي الدخل المحدود .

وأعرب الطريجي عن امله في ان تتنهل الحكومة في اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة ضعف الإيرادات النفطية وأن تتواصل مع مجلس الأمة سواء في جلسة خاصة للمجلس أو من خلال مكتب المجلس ، بهدف مناقشة السبل الأمثل للتعامل مع هذا التراجع في موازنة الدولة .

وذكر الطريجي أن النواب يتفهمون التقارير الدولية التي تتحدث عن استمرار انحدار أسعار النفط وبالتالي تضرر الميزانية إلا أن الخلاف مع الحكومة هو حول كيفية المعالجة التي يجب أن لا تمس المواطنين لا سيما ذوي الدخل المحدود .

وأشار إلى أن لدى مجلس الأمة ولجانه البرلمانية الكثير من التقارير التي تتحدث عن هدر مالي مبالغ فيه لدى المؤسسات الحكومية وقيادات الدولة مشددا على أن ضبط الإنفاق الحكومي مقدم على أي إجراءات أخرى كما أن من شأن ضبط هذا الهدر توفير ملايين الدنانير التي يمكن أن تغطي جانبا مهما من عجز الميزانية .

وأكد أن على الحكومة كذلك أن تعطي أهمية لما يمكن أن يقوم به القطاع الخاص مشيرا إلى أن تحرك الحكومة نحو تنفيذ الخصخصة خجول جدا ولا يتناسب مع الأهمية المعول عليها لهذا القانون الصادر عن المجلس منذ سنوات وما زالت خطط الحكومة للخصخصة حبيسة الأدراج موضحا أن هذا هو أفضل وقت لإشراك القطاع الخاص والتخلي عن المرافق التي تشكل عبئا على الحكومة

كما تقدم النائب فيصل الكندري بسؤال إلى وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح حول التوجهات الحكومية لتقليص الدعم وزيادة أسعار البنزينوجاء في السؤال:

١-تواترت أنباء عن نية الحكومة رفع الدعم عن بعض السلع والمنتجات البترولية ومنها رفع أسعار الوقود والكهرباء، ماصحة هذه الأنباء؟ والسبب وراء ذلك التوجه؟

٢-ما هي الدراسة التي اعتمدتها المالية للوصول الى يقين ان زيادة الاسعار على المواطن هي الحل في تخفيف العبء على الميزانية؟

٣-يرجى تزويدي بكل نتائج لجان وفرق العمل التي وصلت الى هذه نتيجة ضرورة رفع الاسعار؟ مع تزويدي بأسماء رؤساء واعضاء اللجان والفرق ومستوياتهم العلمية وخبراتهم؟

٤-ما هي الدراسات والخطط التي تسير عليها المالية في اعداد الميزانية، وهل يعقل ان تسهو المالية عن احتماليات هبوط اسعار البترول؟ ٥-هل الحل الوحيد لمعالجة هدر الميزانية وتقنينها يأتي عبر المساس بالمواطن؟ يرجى تزويدي بكافة مكتسبات وحقوق المواطنين وتكلفتها حسب القوانين والقرارات المنظمة للصرف وبدء العمل بها كالبطاقة التموينية ودعومات الكهرباء والماء وبدل الايجار وغيرها، اضافة الى تزويدي بحجم اموال صادرات الدولة كافة. ٦-هل هناك توجه او دراسة تحث على الاستفادة من صندوق الاجيال القادمة باخذ مبلغ لسد العجز ومن ثم سداده مستقبلا بعد ارتفاع سعر البرميل؟ ٧-هل اخذت المالية اراء المواطنين او المسؤولين حول زيادة الاسعار ام ان الدراسات محتكرة لاشخاص وشركات معينة بعيدة عن واقعنا؟

٨-ماهي الدراسات التي اعدت لتنويع مصادر الدخل، وهل لدى الحكومة استراتيجية لتشغيل الهيئات الحكومية ووزارات الدولة للاستثمار في بعض مرافقها؟

مجلس الأمة يرفض المساس بدخول المواطنين

فيصل الكندري

عبدالله التميمي

عبدالله الطريجي

التميمي : نحن مع سياسة ترشيد الإنفاق ولكن من باب تقليص المكافآت والمخصصات التي يحصل عليها القياديون

وزارة المالية قادرة على الترشيد بالكثير من البنود دون أن يظهر لها أثرا مباشرا على جيوب المواطنين

الدولة استثمرت أكثر من مئة مليار دولار من فائض أسعار النفط ويمكنها تمويل العجز من عوائد هذه الاستثمارات

أسباب هبوط أسعار النفط وقتية وستزول في المرحلة المقبلة ولا يوجد داعي لطحن الطبقة المتوسطة

الطريجي : الحكومة تتحدث عن خيارات لتعزيز موازنة الدولة لكنها تتناسى أن الضحية هو المواطن

الحكومة مندفعة جداً في توجهها لرفع الدعوم عن الخدمات الأساسية وهو ما يناقض تصريحات الوزراء المعنيين

لدى مجلس الأمة ولجانه الكثير من التقارير التي تتحدث عن هدر مالي مبالغ فيه لدى المؤسسات الحكومية والقيادات

الكندري للصالح : ما هي الدراسة التي اعتمدتها المالية للوصول الى يقين أن زيادة الأسعار هي الحل في تخفيف العبء على الميزانية ؟

أكد أنه يصب في أطار المصلحة العليا للبلدين وللمنطقة

الخرينج : الإتفاق السعودي - التركي تحتاجه المنطقة لمواجهة الأخطار والتهديدات

اشاد نائب رئيس مجلس الامه مبارك بنيه الخرينج بالاتفاق التاريخي بين المملكه العربيه السعوديه والجمهوريه التركيه بانشاء مجلس تعاون استراتيجي سعودي تركي يعمل من اجل المصلحه العليا للبلدين وللمنطقه

وبارك الخرينج هذا الاتفاق الاستراتيجي التي تحتاجه المنطقه لمواجهة الأخطار والتهديدات الخارجيه سواء من دول مجاوره او من منظمات ارهابيه بهدفان الى زعزعة الاستقرار في المنطقه الخليجيه والعربيه

وتمنى الخرينج ان يتم توسعة هذا المجلس ليضم مصر ودول الخليج العربيه والاردن والمغرب وباكستان ومن يرغب من الدول العربيه والاسلاميه وذلك لمزيد من القوه والامكانيات مناشدا الجميع العمل وفق مايتفق عليه وعدم الوقوف عند الاختلافات العابره بين الدول وذلك من اجل مصلحة الشعوب والدول واسلياب الامن الاقليمي العربي والشرق اوسطي ودعما للعمل المشترك بين هذه الدول لمزيد من الامن والامان لمقدرات الامه العربيه والاسلاميه وحمايه الامن العربي والاسلامي من اي تهديد

واكد الخرينج انه لا مناص من التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وتركيا والاردن والمغرب وباكستان لقيادة المنطقه الى مزيد من الاستقرار ودعم للتنميه والازدهار وتحقيق مصالح الامه العربيه والاسلاميه في ظل الداعيات المتسارعه في العالم وهذا الامر لايتحقق الا من خلال دعم ادوات التكامل السياسي والاقتصادي والتنسيق المشترك بين هذه الدول بشكل واسع مبني على الثقه المتبادله.

وتمنى الخرينج النجاح لهذا المجلس الاستراتيجي وان يكون نواة لمجلس موسع يخدم الامه العربيه والاسلاميه وحمايتها من الاخطار الخارجيه.

مبارك الخرينج

أتمنى أن يتم توسعة المجلس ليضم مصر ودول الخليج والأردن والمغرب وباكستان ومن يرغب من الدول العربية والإسلامية

لا مناص من التعاون المشترك لقيادة المنطقه إلى مزيد من الاستقرار ودعماً للتنمية والازدهار

طالب الوزير بتوضيح الأسباب

دشتي : شرعنة «التربية» لزيادة رسوم المدارس الخاصة لصالح من ؟!

عبدالحميد دشتي

المعايير التي على ضوئها وضعت تقديرات تلك الرسوم لم تستند الى دارسات واقعية

طالب النائب الدكتور عبد الحميد دشتي وزير التربية الدكتور بدر العيسى بإعادة النظر في رسوم المدارس الخاصة وخاصة الامريكية منها والتي اقرتها الإدارة العامة للتعليم الخاص في الوزارة والتي تفاوتت ما بين 1653 الى 7 الاف دينار للطالب الواحد وفقا للمرحلة الدارسية

واعتبر النائب دشتي ان المعايير التي على ضوئها وضعت تقديرات تلك الرسوم لم تستند الى دارسات واقعية وثمة جزافية غلفت تلك التقديرات لتزيد من اعباء الأسر الكويتية وتحملهم ما لا طاقة لهم به ما يثير التساؤل هل الوزارة تعمل لصالح المواطن أم لصالح أباطرة المدارس الخاصة ؟.

ورأى النائب دشتي ان وزير التربية مطالب اليوم قبل الغد بتوضيح الاسباب التي ادت الى شرعنة تلك الزيادات وعدم التمسك بالتاكيدات السابقة في شان رفض أي زيادة ما بعث بدوره برسائل إطمئنان الى أولياء الأمور الذين سامهم ما طالعتهم به وسائل الاعلام من زيادات و رسوم جزافية

وتابع النائب دشتي " وزارة التربية اكدت سابقا انها ماضية في تطبيق قرار منع زيادة الرسوم الدراسية وإذ بنا نتفاجأ واولياء الأمور ان الوزارة شرعنة الزيادة ومنحتها الغطاء القانوني دون مبررات

متسائلا عن الاسباب التي دفعت بالوزارة لاقرار تلك الزيادات الصادرة عن ادارة التعليم الخاص والى ماذا إستندت الإدارة في تقييمها الى تلك الرسوم ؟ وهل هناك دراسات مقارنة تم الإستناد إليها توضح النسبة والتناسب بين زيادة الرسوم و ما طرأ على ميزانية المصروفات لتلك المدارس ؟

وتابع النائب دشتي " لا نلوم اصحاب المدارس ولكن نلوم وزارة التربية التي تخضع لتنفيذ ما يستملى عليها من اباطرة تلك المدارس مستغلين ترهل القطاع التعليمي الحكومي ليمارسوا ابشع صور الجشع والاستغلال وبدلا من تحمل القطاع الخاص لمسؤولياته المجتمعية والمساهمة في النهوض بالعملية التعليمية رأينا صورة مغايرة لاستغلال أولياء الأمور ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع عليها غير آننا سنقف لتلك المحاولات العبثية بشتى الادوات التي سيتدرج في إستخدامها وفق الأطر الدستورية

دعا بأن تكون لدى الحكومة مسطرة واحدة في هذا الشأن

الصالح : تطبيق «نظام البصمة» في جميع الوزارات ضرورة لتحقيق العدالة بين موظفي الدولة

أكد النائب خليل الصالح إن تباينات القرارات التي تنظم التزام الموظفين ببصمة الدوام من وزارة إلى اخرى تخلق حالة من الاختلال غير مقبولة مشددا على ضرورة أن يكون لدى الحكومة مسطرة واحدة في هذا الشان تحقق العدالة بين موظفي الدولة.

وأوضح الصالح أن قرار الخدمة المدنية الذي منح الوزراء صلاحية إعفاء مديري ومراقبي الإدارات ومن في حكمهم ممن بلغ مجموع مدة خدمته في الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة 25 سنة من البصمة يخلق أجواء غير صحية حال تطبيقه في وزارات دون غيرها.

ودعا الصالح " إلى تعميم القرار بشكل وجوبي على مختلف الجهات والوزارات لا سيما انه يرتبط بقاعدة عامة وهي عدد سنوات الخدمة وليس متعلقاً بحالات فردية استثنائية تستلزم منح الوزراء سلطة تقديرية بشأنها ".

واضاف " لسنا ضد القرارات التنظيمية التي تساهم في انسيابية العمل وترفع القيود غير الضرورية عن الموظفين لكن ما نرفضه هو خلق فجوة في الحقوق والواجبات بين موظفي الدولة بشكل أو بآخر بما لذلك من انعكاسات سلبية على ديناميكية العمل وانتاجية الموظفين ". وأعلن الصالح عزمه تقديم مقترح بقانون بشأن جعل إعفاء الموظفين الذين بلغ مجموع خدمتهم 25 عاما من البصمة قراراً وجوبياً على الوزير وليس اختيارياً كما هو حالياً ".